

Distr.: General  
20 March 2000  
Arabic  
Original: English

## المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠

٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

خطط الأعمال

مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد

الصراع والإنعاش ٢٠٠٠-٢٠٠٣

تقرير مدير البرنامج

مقدمة

- ١ - تعتمد هذه الوثيقة على خطط الأعمال التي قدمها مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/8). وهي نتيجة جزئية للمشاورات المكثفة التي أجريت مع الشركاء الحكوميين، ومن الأمم المتحدة، وغير الحكوميين. وهي تقدم في إطار التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع الشركاء لتقديم دعم موثوق ومتسق للبلدان المستفيدة من البرامج والتي هي في حالات تنمية خاصة، بما في ذلك البلدان في فترات ما بعد الصراع والإنعاش.
- ٢ - والهدف من هذا التقرير هو إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تنفيذ مقررات المجلس ذات الصلة والتماس دعم المجلس في رسم استراتيجية
- لكي يصبح جهة فاعلة وشريكا أكثر فعالية في هذه البيئة المليئة بالتحديات.
- ٣ - ويقوم هذا التقرير على عدد من الالتزامات التي تعهد بها مدير البرنامج منها:
- (أ) احترام ولاية البرنامج الإنمائي والاعتماد عليها بوصفه وكالة إنمائية ملتزمة بالتخفيف من حدة الفقر وتشجيع التنمية البشرية؛
- (ب) إقامة شراكات استراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتعزيز مدى اتساق الدعم الدولي المقدم للبلدان المستفيدة من البرامج؛
- (ج) كفالة عدم تحويل موارد أساسية إلى أنشطة ما بعد الصراعات أو ما بعد الكوارث بما يتجاوز نطاق

المستمر لغازات الدفيئة، وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون والتصريف غير المناسب للنفايات، عن تغير في المناخ واتجاه نحو زيادة عدد الكوارث الطبيعية وزيادة حدتها النسبية، وتدهور خطير لنوعية المياه. وقد أشار رئيس اللجنة العالمية للمياه في القرن الحادي والعشرين، في خطابه أمام المنتدى العالمي الثاني للمياه، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى تقدير يظهر مثلاً أن أزمة الأراضي والمياه في الأحواض النهرية في عام ١٩٩٩ أسهمت في إيجاد ما مجموعه ٢٥ مليون من لاجئي البيئة، وهو عدد يتجاوز لأول مرة عدد لاجئي الحرب.

٧ - ويزيد الفقر المزمّن من شدة التعرض للأزمات والكوارث. ويتواصل العديد من الكوارث الحالية منذ سنوات بل منذ عقود وقد تسبب انتشارها في بعض الحالات في زعزعة الاستقرار في مناطق دون إقليمية كاملة. كذلك، فإن الكوارث الطبيعية في العديد من البلدان غير مقصورة على كوارث عرضية واسعة النطاق "تعوق التنمية" بل أصبحت مشكلة دائمة معمرة متعمقة الجذور في الأنماط الإنمائية على الأصعدة المحلي والوطني ودون الإقليمي.

٨ - ويمثل ما فقد من المكاسب الإنمائية حقيقة مأساوية. ففي بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وهي إحدى المناطق الأكثر تضرراً بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، ازدادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٧ (انظر التقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٧). وشهدت المنطقة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٨ انخفاضاً متراكماً للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قدره ٢١ في المائة بالأرقام الحقيقية (التقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٩). وقدر مجموع الخسائر في بلدان أمريكا الوسطى، التي كان تعرضها للإعصار ميتش في عام ١٩٩٨ أشد وقعا عليها، بـ ٦.١٨ مليون دولار، مما يمثل ١٣ في المائة من الناتج المحلي

مقرر المجلس بإنشاء البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وتمويل أية أنشطة موسعة في هذا المجال من الموارد غير الأساسية لا غير.

٤ - وتحدد شكل التقرير بحاجة البرنامج الإنمائي إلى التركيز خصيصاً على المجالات التي تعتمد على الميزات النسبية للمنظمة، والتي تسهم في قدرات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على منع الصراعات والحد من الكوارث، وخاصة على الصعيد القطري، والتي تلبّي حاجات وطلبات البلدان التي تستفيد من البرامج.

## أولاً - السياق

٥ - رغم التقدم المحرز في العديد من المجتمعات، فقد شهد العقد الماضي مجموعة من الصراعات والكوارث الطبيعية التي ابتلى بها عدد متزايد من البلدان الشديدة التعرض في العالم. وقد دمرت الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية ما تحقق على مدى عقود من التنمية، وأحدثت اضطراباً اجتماعياً واقتصادياً واسع النطاق. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع مفاجئ في الإصابات بين المدنيين، وفي عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، وفي انهيار مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وتدور الأغلبية الساحقة من الصراعات القائمة حالياً في العالم النامي، حيث يكون ضررها أشد وطأة على أفقر الفئات. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات التي هي بصدد التقاط أنفاسها بعد ما أصابها من العنف هي الأكثر تعرضاً إلى العودة مرة أخرى إلى الصراعات.

٦ - ويبدو أيضاً أن عدد الكوارث الطبيعية سواء ما هو جزء من الدورة الطبيعية أو نتيجة تدهور بيئي من صنع الإنسان قد ازداد. كما ازداد أثرها على الحياة والممتلكات بشكل هام مع تزايد عدد السكان. وأسفر التدهور البيئي الطويل المدة، ويشمل ذلك إزالة الأحراج والتصحر، والتزايد

ونتيجة لذلك يتزايد عدد الجهات الفاعلة المعنية، المتعددة الأطراف والحكومية وغير الحكومية. وتتحه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً نحو الاستجابة إلى الأزمات بمجموعة متنوعة من الوسائل العسكرية والسياسية والإنسانية. ورغم أن ذلك الدعم بالغ الأهمية، غالباً ما يكون على حساب التنمية الطويلة الأجل. فالمساعدة الإنسانية لا تعالج في أغلب الأحيان لا المخاطر وجوانب التعرض المستمرة ولا فرص الانتعاش. علاوة على ذلك، فإنها تحول الموارد الوطنية والدولية النادرة بعيداً عن بناء القدرات من أجل التنمية البشرية المستدامة التي تلتزم بها البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج. وفي هذه الحالات، تكون هناك حاجة مستعجلة للدعم الذي يتيح تفادي الأزمات والتصدي للحالات الإنسانية الفورية ويمتد ليشمل الانعاش المستدام.

### ثانياً - استجابة البرنامج الإنمائي

١١ - مع التزايد المستمر لحالات التنمية الخاصة واتساع مدى تنوع أسبابها الأصلية، تزداد الضغوط على البرنامج الإنمائي والمجتمع الدولي للاستجابة إليها بشكل أكثر فعالية واستدامة. وترد معظم طلبات المساعدة المقدمة إلى البرنامج الإنمائي من البلدان المستفيدة من البرامج التي تكافح من أجل الانتعاش بعد الصراعات والكوارث الطبيعية.

### ولايات البرنامج الإنمائي

١٢ - حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مر السنين، ولاية واضحة للبرنامج الإنمائي والوكالات الإنمائية من أجل العمل في حالات التنمية الخاصة. فقد حددت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الأهمية الأساسية للتنمية في خضم حالات الطوارئ (المرفق، الفقرتان ٩ و ١٠). وتواصلت معالجة هذا الموضوع في تقرير الأمين العام عن التنسيق الميداني (A/49/177-E/1994/8). وترد إشارة ضمنية إلى الأهمية

الإجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٧. وفي موزامبيق، أصابت الفيضانات التي تسبب فيها الإعصار إيلين ١,٩ مليون من الأشخاص وشردت ٣٠٠.٠٠٠ شخص مما عكس اتجاه النمو الاقتصادي المحقق على مدى ثماني سنوات. وشهدت بلدان مثل سيراليون وهاييتي الرقم القياسي للتنمية البشرية فيها ينخفض من ٠,٢٠٩ و ٠,٣٥٤ في عام ١٩٩٢ إلى ٠,١٨٥ و ٠,٣٣٥ على التوالي في عام ١٩٩٨ (التقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٨). وأمام هذه الأزمات، ازدادت المساعدة الإنسانية كحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية الآخذة في الانخفاض من ٣ في المائة إلى قرابة ٩ في المائة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨.

٩ - وقد حتمت هذه الاتجاهات المثيرة للفرع التفكير فيما يسمى بالفجوة بين الإغاثة والتنمية. وتسعى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تأمين انتقال متسق من الإغاثة الإنسانية إلى جهود التنمية المبذولة من أجل الإنعاش الطويل الأجل. وقد أدى تزايد التكاليف، والنجاح المنقوص لجهود الإغاثة والإنعاش، إلى تركيز المزيد من الاهتمام على منع الأزمات وهو مجال حدده الأمين العام في خطابه أمام موظفي البنك العالمي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على أنه إحدى الأولويات الأساسية بالنسبة للأمم المتحدة، حيث لاحظ أنه "إذا كانت الحرب ألد أعداء التنمية، فإن التنمية السلمية المتوازنة هي أفضل شكل من أشكال منع الصراعات". وتعد المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن منع الصراعات تطوراً رئيسياً في دعم نداء الأمين العام إلى وضع استراتيجية وقائية شاملة طويلة الأجل للأمم المتحدة يشترك فيها جميع الأجهزة الرئيسية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٠ - ومع ذلك ما زالت سياسات منظومة الأمم المتحدة وممارستها وما تخصصه من أموال غير كافية لمنع الأزمات.

## الإجازات

١٤ - واستجابة لذلك، أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً كبيراً في إعادة تنظيم وتوجيه جهوده وموارده من أجل الاضطلاع بهذه الولايات الهامة.

١٥ - الالتزام بالتنسيق كرسست جهود كبيرة لدعم عملية تنسيق المعونة في حالات التنمية الخاصة. وبالإضافة إلى تمويل الأنشطة اليومية للمنسق المقيم، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لإعداد وعقد اجتماعات المائدة المستديرة وإعداد النداءات الموحدة التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويتولى البرنامج الإنمائي أيضاً عقد وإدارة أفرقة إدارة الكوارث داخل البلدان. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم، مع شركائه الأساسيين، لإعداد وإدارة وتنفيذ الأطر الاستراتيجية وسائر خطط التنمية والتأهيل والتعمير فضلاً عن الدراسات القطاعية والمواضيعية وعمليات تحديد المشاريع. وتعزز مشاريع البرنامج الإنمائي، في مجموعة واسعة من البلدان، القدرة التقنية والإدارية للهيئات الوطنية المعنية بإدارة المعونة وتنسيقها، فضلاً عن قدرة الوحدات الوطنية على الإنجاز. ويشكل الدعم المقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات لبرامج التنسيق أيضاً خدمة هامة من الخدمات الناشئة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للبلدان المستفيدة من البرامج وللمجتمع الدولي. وأحدث مثال للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتنسيق عملية الإنعاش هو في موزامبيق حيث طلبت الحكومة من البرنامج الإنمائي تنظيم اجتماع للتنسيق بين المانحين لتعبئة الموارد من أجل وضع إطار للإنعاش المستدام والحد من جوانب التعرض. وفي تلك الحالات، يتصرف البرنامج الإنمائي بالتعاون مع جهات فاعلة دولية رئيسية أخرى.

١٦ - ويجري، داخل النطاق الأوسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تنفيذ تدابير تكميلية لتحسين عملية التنسيق. ومن بين هذه التدابير وضع وصف موحد لمهام المنسقين المقيمين

الأساسية للمشاكل الإنمائية في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) وفي قرارات الجمعية العامة المتعلقة بذلك (القرارات ١٢/٥٢ ألف وباء). وواصل المجلس التنفيذي ترجمة هذه الولايات إلى واقع ملموس بالتسليم بأنه ينبغي معالجة التنمية الوقائية والعلاجية في نفس الوقت في حزم الأزمات وخصصت لأول مرة، في مقرره ٢٣/٩٥، نسبة ٥ في المائة من الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي في البند ١-٣ لذلك الغرض. كما جرى مؤخراً تفويض الولاية الأساسية للأمم المتحدة في مجال الكوارث الطبيعية وإزالة الألغام للبرنامج الإنمائي وذلك في الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ ألف وفي قرار الجمعية العامة ٢٦/٥٣ على التوالي. ويعمل البرنامج الإنمائي في هذين المجالين بالتنسيق الوثيق مع البلدان المستفيدة من البرامج.

١٣ - ويواصل أيضاً نظام المنسقين المقيمين، الذي يموله ويديره البرنامج الإنمائي، أداء دور واضح في تنسيق الأنشطة التنفيذية في حالات التنمية الخاصة. وفي حين توفر قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، و ١٩٦/٤٢، و ٢١١/٤٤، و ١٦٨/٤٧، و ٢٠٩/٤٨، وبالخصوص ١٩٩/٤٧ الإطار العام لتنسيق الأنشطة التنفيذية، فقد أكدت الجمعية العامة مرة أخرى، في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ أن المنسق المقيم يتولى "القيام عادة بتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وينبغي له تيسير استعداد منظومة الأمم المتحدة والمساعدة في التحول السريع من الإغاثة إلى التنمية". وتواصل تعزيز الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي في حالات التنمية الخاصة في برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام والذي ينص على أن يصبح البرنامج عضواً في اللجان التنفيذية للشؤون الإنسانية والسلام والأمن بالإضافة إلى تعيينه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (القرارات ١٢/٥٢ ألف وباء).

١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية كما جرى تقصير فترات التأخير. واستحدثت أيضا إجراءات لاستخدام المنظمات غير الحكومية كوكلاء منفذين. وجرى اختبار عدد من النماذج لوحدة الإدارة المشتركة على الصعيد القطري (كما في رواندا وكامبوديا وهندوراس) وأصبحت إعادة تشكيل مكاتب قطرية مختارة لكي تستجيب على نحو أفضل لطلبات برمجة الإنعاش ممارسة شائعة.

١٩ - الموارد - يمول البرنامج الإنمائي عملياته في هذا المجال باستخدام موارد من البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، والصناديق الاستثنائية وبتقاسم التكاليف وعن طريق مبالغ كبيرة من التمويل المتوازي الذي يجري توليده داخل أطر البرنامج الإنمائي أو برامجه. ويتشاور البرنامج الإنمائي، في بلدان مختارة تعم فيها الأزمات، مع السلطات الوطنية ويستخدم موارد البندين ١-١-١ و ١-١-٢ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لمعالجة الأسباب الكامنة للأزمة.

٢٠ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠، حُصص ما مجموعه ١٥٠ مليون دولار لفائدة ٢٢٥ مشروعا في ٨٩ بلدا في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. (للاطلاع على تقييم مفصل، انظر: استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان الموجودة في ظروف خاصة: تقييم مستقل لاستخدام البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وهي وثيقة أعدت لشعبة الاستجابة في حالات الطوارئ/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تموز/يوليه ١٩٩٩). هذا وتمول أيضا بعض البرامج الإقليمية والأقاليمية ويمول برنامج عالمي واحد. ورصد ما مجموعه ٧٥ في المائة من موارد البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية (١١٣ مليون دولار) لاستجابة برنامجية في حالات التنمية المعقدة (الفئة

تشمل أيضا المهام الإنسانية (يعمل حاليا ١١ منسقا مقيما في نفس الوقت بوصفهم منسقين للشؤون الإنسانية) فضلا عن إشراك الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في عملية اختيار المنسقين المقيمين. وتشمل الأنشطة الأخرى تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتحسين الروابط بين الإغاثة والتعمير والتنمية (ويتم ذلك على سبيل المثال بإدخال عناصر تقييم المخاطر وقابلية التعرض). وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا، في كوسوفو وتيمور الشرقية باختبار نماذج بديلة لتنسيق التنمية مثل مفهوم منسق الأمم المتحدة للتنمية.

١٧ - التغييرات الإدارية أدخل البرنامج الإنمائي عددا من التغييرات التنظيمية والإدارية والسياساتية استجابة لحالات التنمية الخاصة ولا سيما إنشاء شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ. وتشرف الشعبة على الأموال من البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بتأمين الإجراءات الفعالة والمتسقة على المستوى المؤسسي، والعمل عن طريق المكاتب الإقليمية على تعزيز المكاتب القطرية التي تعالج حالات التنمية الخاصة. وتتولى الشعبة أيضا إدارة العمل المتزايد الأهمية الذي يقوم به البرنامج الإنمائي مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجان التنفيذية للشؤون الإنسانية والسلام والأمن التي أنشأها الأمين العام.

١٨ - وأنشئ فرع للشعبة في جنيف للإشراف على دور البرنامج الإنمائي الصادر به تكليف في مجال منع الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، فضلا عن التنسيق مع الوكالات الإنسانية في أوروبا. وأنشئت في الشعبة قدرة فنية خاصة في مجالات الكوارث الطبيعية، والعمل المتعلق بالألغام، وإعادة الإدماج، والتغيير والإنعاش في فترة ما بعد الأزمات. وجرى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على الأموال من أجل الاستجابة الفورية للكوارث في إطار البند

لفائدة هندوراس إلى حشد ٢٧,٣ مليون دولار، بينما أدى تخصيص ١,٣ مليون دولار لفائدة تيمور الشرقية إلى تأمين التزامات من المانحين بتقاسم التكاليف بمبلغ يزيد عن ١٥ مليون دولار.

٢٢ - ولاجتذاب ما يلزم من الموارد غير الأساسية لهذه الأنواع من العمليات، أنشأ البرنامج الإنمائي أيضا عددا من الصناديق الاستثمارية الخاصة. وفي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، دفعت هذه الصناديق ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار، على النحو الوارد في البيانات المالية المؤقتة لفترة اثني عشرة شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وعلى صعيد آخر، فإن الموارد المخصصة في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية تجتذب أموالا من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف مع أطراف أخرى - تجاوزت حتى هذا التاريخ ٤٦ مليون دولار - واتفاقات الخدمات الإدارية. وحشد البرنامج الإنمائي عموما ما يبلغ متوسطه ١٧٥ مليون دولار سنويا في عمليات تمويل غير أساسية لفائدة مشاريع في بلدان توجد في حالات تنمية خاصة، كما يتبين ذلك في الصفحة ٣٠ من الوثيقة "الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد انصراف: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج". وبالرغم من هذه الإنجازات في مجال حشد الموارد، لا يزال الطلب على هذه المساعدة يفوق بكثير رصيد الموارد للبرنامج الإنمائي.

### الأنشطة الرئيسية

٢٣ - إعادة الإدماج أصبحت برامج إعادة الإدماج في مناطق معينة أحد النواتج المميزة للبرنامج الإنمائي في البلدان التي هي في حالات ما بعد الصراع ويجري تقليدها، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي

الأولى) في ٤١ بلدا، بينما خصصت نسبة ٩ في المائة (١٣ مليون دولار) للاستجابة بسرعة لأنشطة الأزمات المفاجئة (الفئة الثانية) في ٦٨ بلدا، وخصصت نسبة ١٦ في المائة (٢٤ مليون دولار) لأنشطة بناء القدرات والوقاية (الفئة الثالثة) في ٢٣ بلدا. وتلقى ٢٨ بلدا التمويل في فئتين أو أكثر. وفي الفئة الأولى، خصص ما مجموعه ٢٤ في المائة للمشاريع المتعلقة بالحكم، و ٥٩ في المائة لإعادة الإدماج والتعمير بصفة عامة، و ٨ في المائة للأعمال المتعلقة بالألغام، و ٦ في المائة و ٣ في المائة لتسريح القوات وإعداد الأطر الاستراتيجية على التوالي.

٢١ - وتمول الغالبية الكبرى من الأنشطة التي يدعمها البرنامج الإنمائي أثناء الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع من تبرعات خارجة عن الميزانية، على أن البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية يقوم بدور حافز أساسي. ففي البوسنة والهرسك، أدى استثمار للبرنامج الإنمائي بمبلغ ٧,١ ملايين دولار إلى جمع مبلغ إضافي قدره ٧٠ مليون دولار أخرى من مانحين آخرين. وفي غواتيمالا، حشد مبلغ ١٥٠ مليون دولار لبرنامجين لضمان متابعة نتائج اتفاق السلام، مولت أنشطتهما الأساسية بمبلغ ٦,١ ملايين دولار من البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. ويتوقع بدء برنامج يموله مانحون متعددون بقيمة ١٣٣,٥ مليون دولار لفائدة برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي وبمبلغ إجمالي قدره ١٢,٥ مليون دولار يخصص في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. أما في كوسوفو، وبعد المساهمة بمبلغ قدره ٢ مليون دولار في إطار البند ١-١-٣، حشد البرنامج الإنمائي ٤٣ مليون دولار في غضون سنة واحدة. وأدى تخصيص مبلغ قدره ٨ ملايين دولار لفائدة رواندا من البند ١-١-٣ إلى حشد ١١٢ مليون دولار. وأفضى تخصيص مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار

٢٦ - السياسة العامة وتطوير المؤسسات تؤدي السياسة العامة وتطوير المؤسسات دورا هاما في البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد الصراع. ويشكل هذا جزءا من الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتلبية الرغبة التي عبرت عنها البلدان التي تستفيد من البرامج في تحفيز عمليات السياسة العامة الوطنية التي تُخدم الفقراء. وأثناء دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦)، ارتفعت الميزانيات البرنامجية المخصصة لهذه الأنشطة في البلدان التي هي في حالات تنمية خاصة من حوالي ٥٠ مليون دولار إلى ١٩٢ مليون دولار. وقد شملت أنشطة البرنامج الإنمائي في هذا المجال تطوير القدرات لصياغة وتنفيذ سياسات الضرائب والدخول والنقد التي تستحدث من أجل إعادة إرساء إدارة إئتمانية سليمة وهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي الضروري للاستقرار السياسي والاجتماعي. وكثيرا ما يصحب ذلك إيجاد إطار تشريعي للتجارة والاستثمار بحيث ينمو القطاع الخاص بشكل يخدم مصالح البلد. ومن أجل ضمان الاستدامة، يجري أيضا تعزيز القدرات على إعداد الميزانيات وإدارة النفقات بشكل فعال. وينجز هذا العمل في كثير من الأحيان بالتعاون الوثيق الرسمي أو غير الرسمي مع البنك الدولي والمصارف الإقليمية و/أو صندوق النقد الدولي (كما في رواندا وكمبوديا مثلا) وهي تمثل الشركاء الأساسيين في هذا المجال.

٢٧ - ويعتمد البرنامج الإنمائي أيضا نهجا متكاملا لتطوير قدرات الشرطة والحكام والجهاز القضائي ونظام السجون (كما في رواندا وهاييتي مثلا). وقد تساهم حافظة متنامية للحد من الأسلحة الصغيرة مدججة في خطط إئتمانية أوسع مساهمة هامة في بلدان مثل ألبانيا ومالي. وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوضع الأطر القانونية، بما في ذلك وضع قوانين لحقوق الإنسان وإنفاذها فضلا عن الإصلاحات الدستورية (كما في جورجيا مثلا).

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمات غير الحكومية، في ما يناهز ٢٥ بلدا (لا سيما في أفغانستان والصومال وغواتيمالا وكمبوديا وكولومبيا وموزامبيق ونيكاراغوا وهندوراس). وعلى نحو ما أوضحه التقييم الأخير الذي أجري لبرامج إعادة الإدماج، فإنه يستتبع أكثر أشكال المساعدة على إعادة الإدماج التي يوفرها البرنامج الإنمائي نجاحا تقديم الدعم للسكان المشردين وكذلك للمجتمعات التي يعاد توطينهم بها (انظر وثيقة الاشتراك في مجال عمل جديد). وبالإضافة إلى أنشطة تقديم الخدمات ودعم سبل العيش، استحدث البرنامج الإنمائي قدرات مؤسسية مجتمعية لإدارة التنمية وتوسيع نطاق المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وفي الوقت ذاته الحد من التنافر والصراع الاجتماعيين. وتستخدم البرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي لتنمية مناطق معينة كإطار لتضافر عمل المانحين. ويمكن العمل المجتمعي أيضا البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بأنشطة إئتمانية في "جيوب السلام" التي لم يتحقق فيها السلام بشكل كامل على الصعيد الوطني و/أو حتى في غياب حكومة معترف بها على الصعيد العالمي (كما في أفغانستان وفي الصومال). وقد تبينت أيضا فعالية المؤسسات المجتمعية في تقديم القروض الصغيرة وتطوير المشاريع الصغيرة فضلا عن إدرار دخول مستدامة (كما في كمبوديا مثلا).

٢٤ - وتشتمل برامج إعادة الإدماج الناجحة أيضا على التنسيق والبرمجة المشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تستلزم سرعة التنفيذ من أجل إعادة التوطين والإدماج.

٢٥ - وتمثل الاستعانة بمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين لبناء القدرات عن المستوى المجتمعي ومن أجل الإنعاش الاجتماعي إحدى السمات الرئيسية لتنمية المناطق، شأنها في ذلك شأن الدعم المقدم لخلق قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية حيث لا توجد تلك القدرات بعد.

والنفايات (في كازاخستان)، وتسربات النفط (في الأرجنتين وأوروغواي)، والأضرار البيئية التي عقبها الصراع العنيف (في جنوب شرق أوروبا).

٣٠ - **الأعمال المتعلقة بالألغام** كُلف البرنامج الإنمائي بالأخذ بزمام الأمور داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية الاقتصادية للتلوث بالألغام الأرضية وفي تقديم الدعم للقدرات المحلية لإزالة التهديد الذي تشكله بالنسبة لاستئناف النشاط الاقتصادي العادي وإعادة البناء والتنمية. ولبناء هذه القدرات، يدعم البرنامج الإنمائي إنشاء هياكل أساسية إدارية وترتيبات مؤسسية، ويضع برامج للأعمال المتعلقة بالألغام، وينسق تدريب المديرين والفرق التقنية وموظفي الدعم. وقد تمكن البرنامج الإنمائي بفضل النهج المتعدد القطاعات الذي يعتمد على الجمع بين برامجه الأعمال المتعلقة بالألغام وأنواع أخرى من المساعدة، مثل إصلاح الهياكل الأساسية وتنمية المناطق الريفية وإعادة إدماج اللاجئين في البلدان الخمسة عشر التي تتلقى حالياً دعم البرنامج الإنمائي في هذا المجال (من مجموع ٢٠ عملية تحظى بدعم الأمم المتحدة). وأدرت هذه البرامج بالاعتماد على مبلغ ١٢ مليون دولار من الموارد المخصصة في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، ما يزيد على ٧٠ مليون دولار عن طريق الصناديق الاستثمارية أو ترتيبات تقاسم التكاليف (إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). ويتعامل البرنامج الإنمائي بصورة يومية مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال.

٣١ - وقد بدأ البرنامج الإنمائي خلال هذه الخطوات المتعددة، في معالجة الأسباب الجذرية لحالات التنمية الخاصة. لكن ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به: فالبرنامج الإنمائي بحاجة إلى ترسيخ وتعزيز إدارته لهذه الحالات، مما سيمنح قدرته الفنية الذاتية في مجالات أساسية، بما في ذلك من خلال

٢٨ - وتشمل أنشطة أخرى للبرنامج الإنمائي في هذا المجال تعزيز مؤسسات الحكم الأساسية (كما في كمبوديا مثلاً)، ولا مركزية الحكم حيثما كان ذلك مناسباً وتعزيز النظم البرلمانية والانتخابية (كما في أمريكا الوسطى مثلاً). هذا وتبذل أيضاً جهود من أجل استحداث وتطوير نظم لمساءلة الحكومة.

٢٩ - **الكوارث الطبيعية** استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بء، ولزيادة التركيز على الاستراتيجية الشاملة للبرنامج الإنمائي ونشاطه في مجال الحد من الكوارث، أنشئ برنامج الحد من حالات الكوارث والإنعاش كجزء من شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ في آذار/مارس ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته، أدمج برنامج الأمم المتحدة للتدريب على إدارة الكوارث، الذي كان يدار في السابق بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية السابقة، بصورة كاملة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى نهاية عام ١٩٩٩، خصص حوالي ١٢,٨ مليون دولار من الموارد في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لفائدة ٢٩ بلداً وذلك لغرض تعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة الكوارث والتدريب، ووضع السياسات العامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والإنعاش والإصلاح في فترة ما بعد الكوارث، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والخطط الوطنية لمواجهة الكوارث، والقيام في الوقت ذاته بدعم عمليات تقييم مدى قابلية التعرض وتوعية المجتمع. ويقدم البرنامج الإنمائي أيضاً دعماً هاماً لتنسيق وضع خطط الإنعاش من الكوارث الكبرى التي حدثت في أمريكا الوسطى وتركيا وفتزويلا على سبيل المثال لا الحصر. وفي بنغلاديش مثلاً، أفضت جهود بادر بها البرنامج الإنمائي إلى حشد ٢٢٣ مليون دولار عقب حدوث الفيضانات الجارفة في عام ١٩٩٨. ومع تزايد عدد الكوارث التي هي من صنع الإنسان، قام البرنامج الإنمائي أيضاً بدعم جهود للإنعاش، من مثل التخلص من الأسلحة

البرنامج الإنمائي الاعتماد على تواجده المستمر في البلد؛

- **التكامل والتنسيق** عن طريق دعم الأطر المتعددة الجوانب والمتعددة المانحين التي تكفل تغطية جميع النقاط؛
- **النظراء** في أجهزة الحكم المحلية والوطنية، الذين يتوقف عليهم النجاح على المدى الطويل والذين يتركز عمل البرنامج الإنمائي على قدراتهم؛
- **فجعا مجتمعيًا شاملاً** يُعنى بمجتمع مضيف أوسع يكمل بطبيعة الحال المساعدة المستهدفة للوكالات الشريكة (أي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالنسبة لعودة اللاجئين أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالنسبة للأممهات والأطفال) وفوق كل شيء؛
- **سرعة الاستجابة وحسن توقيتها** بالنظر إلى تفويض البرنامج الإنمائي لعملية اتخاذ القرار بشكل لم يسبق له مثيل لفائدة المديرين المحليين التابعين له.

#### باء - طريق المستقبل

- ٣٤ - سيركز البرنامج الإنمائي بوجه خاص على (أ) تعزيز دعمه لنظام المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية؛ و (ب) توسيع نطاق شراكاته مع المنظمات والوكالات الرئيسية؛ و (ج) تحسين الأنشطة الوقائية؛ و (د) توحيد الأنشطة المضطلع بها في حالات ما بعد الصراع أو الكوارث في إطار برامج الإنعاش المستدام؛ و (هـ) تعزيز قدراته الذاتية على الاستجابة.

#### ١ - تعزيز دعم البرنامج الإنمائي للمنسق

##### المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

- ٣٥ - إن السبيل لجعل الاستجابة الدولية للأزمات تتحول من اتخاذ جملة من الأعمال التلقائية المجرأة إلى انطلاقة استباقية

تطوير الموظفين. ويحتاج الأمر إلى مزيد من النظم والشبكات المؤسسية الفعالة لحشد الموارد وإقامة شراكات فعالة لسد الثغرة الموجودة بين الإغاثة والتنمية. وقد حُدد عدد من أنماط الأعمال الفعالة لمعالجة الأسباب الأساسية. ويتعين القيام بمزيد من العمل لتطويرها لكي تصبح منتجات متسقة ولإعداد المنظمة لمواجهة مجموعات جديدة من التحديات. هذا ويتعين أيضاً الحفاظ على الزخم لتحسين الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال التنسيق، خاصة ضمن السياق الأوسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

#### ثالثا - السير إلى الأمام

##### ألف - المبادئ التوجيهية

٣٢ - من الواضح أن هناك حاجة إلى تحسين أداء البرنامج الإنمائي في حالات التنمية الخاصة وجعله شريكا يمكن الاعتماد عليه بصورة أكبر ضمن إطار مشترك بين الوكالات تتزايد متانته. ويتعين أن تكون عمليات التنمية الخاصة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي منسجمة مع مجمل أهدافه المؤسسية العامة وأن تظل متسقة مع سياسته القائمة على المشاركة الاستراتيجية مع البلدان المستفيدة من البرنامج. ومن الواضح أيضاً أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لتدعيم هذه البرامج وتوسيع نطاقها.

٣٣ - ومن الممكن ترجمة المزايا النسبية للمنظمة، إذا أُديرت بشكل جيد، إلى مساهمة حيوية تقدم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية خاصة، وذلك بمنح الجهود المحلية والدولية:

- **الاستمرارية** - في العملية الطويلة الأجل المتمثلة في بناء السلام و/أو الانتعاش اللذين سيشهدان قدرا كبيرا من الدوران بين الجهات الفاعلة ابتداء من إنشاء هذه العملية وحتى تؤتي ثمارها، حيث بوسع

للأمم المتحدة، عاملاً مسيراً فعالاً أي أنه ييسر العمليات ويحفز الجهود المشتركة؛

(ج) وهناك حاجة في الحالات التي يُعَيَّن فيها الأمين العام ممثلاً خاصاً أو ممثلاً له، إلى توضيح المسؤوليات ووضع آليات الدعم المناسبة لكفالة تقسيم فعال للعمل وضمان التداؤب فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للبلدان من أجل انتعاشها خلال الأزمات أو بعد انتهائها؛

(د) توفر الموارد للمنسقين المقيمين حتى يتسنى لهم اتخاذ مبادرات تعاونية في غضون مهلة قصيرة في الغالب، من قبيل إنجاز تقييمات وتحليل سريعة للاحتياجات، أو القيام بأعمال الدعوة أو الاضطلاع بمبادرات برنامجية استجابة لحالات سريعة التطور.

٣٨ - وسيعمل البرنامج الإنمائي على الصعيد المشترك بين الوكالات، من أجل الاعتماد على التقدم المحرز في وضع أدوات وأطر مشتركة في هذا المجال، بما في ذلك التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي والإطار الإنمائي الشامل التابع للبنك الدولي. وستشجع الأفرقة القطرية على استخدام هذه الأدوات كمنطلق بل وتشجع أيضاً على الابتكار من أجل تلبية الاحتياجات الناتجة عن الحالات الخاصة التي تواجهها.

## ٢ - الشركاء

٣٩ - شددت خطط الأعمال التي أعدها مدير البرنامج لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/8) على الحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية لا كبعد من أبعاد العلاقات الخارجية فحسب بل كشرط أساسي للفعالية في مجال التنمية. وليست هناك مجالات تعتبر فيها الشراكات الاستراتيجية أهم أو أكثر تحدياً مما هي في الأزمات أو

من أجل الإنعاش المستدام هو وضع نهج شامل يدمج مبادرات الوقاية وبناء السلام والإغاثة والتأهيل والإنعاش. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن دعم هذا الجهد يشكل أهم الأدوار الأساسية التي يقوم بها في التنمية الخاصة.

٣٦ - وسيعمل البرنامج الإنمائي في جميع البلدان من خلال نظام المنسقين المقيمين وسيشدد على (أ) التخطيط المبكر المشترك وترتيب الأولويات و (ب) إجراء تقييمات الاحتياجات والقدرات المحلية استناداً إلى الطلب وليس إلى الوكالات و (ج) أهمية التقسيم الواضح المتفق عليه للعمل من خلال التعاون فيما بين الوكالات (د) الحاجة إلى نظم تمويل أكثر مرونة فيما يتعلق بالبرمجة الانتقالية. ولن يدخر أي جهد لدعم الدور المركزي للسلطات الوطنية في إدارة هذه العمليات وإشراك جميع الجهات الفاعلة الدولية في إطار نهج تشاركي شامل وموحد.

٣٧ - ويتوقف نجاح التعاون مع نظام المنسقين المقيمين على عدد من العوامل الرئيسية وهي:

(أ) مدى قبول نظام المنسقين المقيمين بوصفه مسؤولية مشتركة بين جميع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وهذا في الواقع هو الاتجاه الملحوظ في عدد متزايد من البلدان إذ يركز حالياً على كفالة التداؤب الذي قد يتأتى من نظام فعال للمنسقين المقيمين. ويجري في هذه الحالات التعرف على الاحتياجات والخدمات المحددة التي تضيف فيها التحليل أو الإجراءات المشتركة قيمة على الجهود الفردية أي المجالات التي يفوق فيها الكل مجموع الأجزاء؛

(ب) الموازنة بين الأسلوب القيادي للمنسق المقيم والاحتياجات والخدمات التي تحددها الأفرقة القطرية. وينبغي من ناحية المبدأ اعتبار الدور القيادي للأفرقة القطرية التابعة

أجلا في مجالات كتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وسيجري توسيع نطاق التقييمات المشتركة والتخطيط والتعاون في مجال التدريب كحلقات العمل بشأن الإنذار المبكر والتدابير الوقائية التي تنظمها كلية الموظفين بتورينو. وتخطى المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، التي غالبا ما تقوم بدور الشركاء المنفذين للأمم المتحدة فضلا عن مجموعات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وكلها تؤدي دورا في مجالي الوقاية والإنعاش بعد الأزمات. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى العمل مع هذه الجهات الفاعلة لزيادة إسهاماتها ومزاياها النسبية إلى الحد الأقصى في إطار استراتيجية شاملة للوقاية أو الإنعاش. وهذا ينطبق على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي يتزايد اعتراف الأمم المتحدة بأهمية دورها. وأخيرا، يمكن لوسائل الإعلام المحلية والدولية أن تسهم أيضا إسهاما بناء في أعمال الوقاية أو تحقيق الاستقرار.

### ٣ - الوقاية

٤١ - يملك البرنامج الإنمائي حافظة متنامية من برامج التخفيف من الكوارث والتأهب لها، غير أن أنشطته في مواجهة الأزمات والصراعات كثيرا ما تنحصر في فترة الاضطرابات وما بعدها. بيد أن هناك إدراكا متزايدا لمدى مساهمة العمل المبكر في منع هذه الأزمات أو الحد منها. ومن شأن المبادرات المتخذة لتعزيز التقدم الاجتماعي والمؤسسي، بتنسيق وثيق مع السلطات المحلية والوطنية، أن يساعد على الحيلولة دون تحول التوترات القائمة إلى صراعات عنيفة. وتطلب البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة على حد سواء من البرنامج الإنمائي أن يعزز أنشطته في مجال العمل الوقائي هذا. ويتطلب ذلك دمج استراتيجيات الوقاية في الأنشطة الإنمائية الأوسع نطاقا.

في فترات ما بعد الصراع أو في مراحل الانتعاش. وتعود هذه الأهمية إلى أن النتائج المطلوب تحقيقها في هذه الحالات محددة زمنيا ومتعددة وغالبا ما تكون ضخمة الحجم وتتطلب اتخاذ إجراءات على مستويات عدة في آن واحد وفي وقت يتهدد فيه الخطر آلاف الأشخاص. وتمثل هذه الحالات تعديا أيضا لأن عدد الجهات الفاعلة المعنية غالبا ما يكون إما مفرطا أو قليلا للغاية وهي تعمل حسب برامج ودورات برنامجية مختلفة. ويلتزم مدير البرنامج، وهو يعكس كامل زخم إصلاح الأمم المتحدة، بإقامة شراكات أوثق وأهم مع الجهات الفاعلة الدولية والمتعددة الأطراف الرئيسية كالبنتك الدولي والاتحاد الأوروبي، ومع الجهات الفاعلة من غير الدول ومنظمات المجتمع المدني في الحالات التي يكون فيها دورها حيويا.

٤٠ - وسيكثف البرنامج الإنمائي الجهود الجارية لكسب هذا الرهان سواء في إطار علاقاته مع الدول المستفيدة من البرامج أو في إطار دوره الذي يضطلع به المنسق المقيم في منظومة الأمم المتحدة. ويسعى البرنامج الإنمائي في حالات التنمية الخاصة، إلى إقامة طائفة واسعة من الشراكات الاستراتيجية مع عدد من الجهات، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع منظمات كاليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتضطلع منظمة العمل الدولية والمكتب الدولي للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدور متزايد الأهمية كما تؤدي مؤسسات بريتون وودز دورا متزايدا في الأزمات، ولا سيما في حالات ما بعد الأزمات. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى أن يصبح شريكا فعالا لها لتيسير العمل المشترك الذي يعتمد على مواطن القوة لدى كل شريك مع السعي إلى التعاون الأطول

الظروف لدرجة اندلاع أعمال العنف. وهناك حاجة في هذا المجال إلى مبادئ توجيهية ومنهجيات وإلى التدريب.

٤٤ - وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا التشديد على الوقاية في إطار الأنشطة التي يضطلع بها في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية. وتؤثر هذه الكوارث بصورة غير متناسبة على الفئات الاجتماعية الأشد تعرضا والتي تعيش ظروف محفوفة بالمخاطر نتيجة الفقر المزمن، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، والعمران غير المنظم، وعدم كفاية التخطيط والنمو السكاني ولا يمكن ارتقاب أي تحسن على المدى الطويل إلا بدمج إجراءات اتقاء الكوارث في الاستراتيجية الإنمائية العادية للبرنامج الإنمائي.

#### ٤ - برجة الإنعاش المستدام

٤٥ - سيستخدم نهج البرنامج الإنمائي المتعدد القطاعات، وأنشطته في مجال بناء القدرات وتحسين سرعة الاستجابة في أعقاب كارثة أو بعد انتهاء صراع لوضع إطار إنعاش خاص بالبلدان، بالتعاون مع غيره من الشركاء الرئيسيين. وستوفر هذه الأطر، بالاعتماد على دعم البرنامج الإنمائي لعملية التنسيق بين الوكالات، قاعدة للاستجابة المتضامنة. وسيظل دعم بناء القدرات الوطنية هو المبدأ الذي يهتدي به البرنامج الإنمائي في هذه الحالات. وسيواصل البرنامج الإنمائي ذاته عند الاقتضاء، إنجاز برامج منفصلة كجزء من أطر أوسع متفق عليها، بالاعتماد على البرامج الناجحة التي أنجزت في الماضي.

٤٦ - وسيظل هدف البرنامج الإنمائي من المساعدة التي يقدمها من أجل الإنعاش هو العمل مع الشركاء لتقليص الفجوات التي تنشأ خلال العمليات الانتقالية: ضمان استمرار المؤسسات، وتقليص الدورات التمويلية بين مرحلتي الإغاثة والتعمير الأطول مدى؛ وشحن عملية بناء القدرات الوطنية والملكية المحلية. ونظرا لتواجده في جميع أرجاء العالم

٤٢ - وسيسعى البرنامج الإنمائي في المقام الأول بوصفه مؤسسة غير سياسية تعالج الأسباب الاقتصادية للصراعات، إلى تعزيز العمليات المؤسسية والاستشارية بدعوة من السلطات المحلية والوطنية بالاعتماد على علاقات الثقة التي يحظى بها وعلى إلمامه بالظروف المحلية. وغالبا ما تركز هذه العمليات على إيجاد توافق آراء بشأن المسائل الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والدستورية مع المجتمع المدني وجهود فض النزاعات والمصالحة على الصعيد المجتمعي. وقد تساهم الإجراءات المتخذة، بشراكة مع السلطات المحلية والوطنية، في بناء السلام، وتعزيز المؤسسات وتحسين السياسات العامة. وقد بينت التجربة أن عملية التعمير بعد الصراع ينبغي أن تهدف في الغالب إلى مساعدة المجتمعات على التغلب على أسباب العنف القديمة العهد. وتطلب البلدان المستفيدة من البرامج بصورة متزايدة من البرنامج الإنمائي أن يكفل مساهمة عملية الإنعاش بعد الصراع في تعزيز حكم القانون، وإنشاء مؤسسات عامة فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، فضلا عن تكريس ممارسات إدارية واقتصادية.

٤٣ - ويحتاج البرنامج الإنمائي حاليا إلى تطوير منهجيات وأدوات جديدة لدمج عملية منع الصراعات في برامج وقياس أثر الاستراتيجيات والمشاريع الإنمائية على تقليص احتمالات الصراع. وسيستهدف هذا النشاط أساسا البلدان التي تعاني بالفعل من الصراعات أو البلدان المهتدة بلا شك باندلاع أعمال العنف حيث يمكن للتغيير الاجتماعي والاقتصادي أن يكون عاملا مزعزعا للاستقرار. وينبغي أن تراعي الاستراتيجيات الإنمائية واستراتيجيات منع الصراعات عدة عوامل من قبيل التوزيع غير المتكافئ للموارد، وظاهرة الاستبعاد، وتقاسم الأعباء، والتشريد والتوطين وآثارها على الصراعات. وسيعمل البرنامج الإنمائي في إطار البرامج التي يضطلع بها على بيان السبل التي يمكن بها منع تردي هذه

الأساسية. وقد يشمل ذلك أيضا تقديم المساعدة لإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية كالمدارس والمراكز الصحية والمراكز المجتمعية، وذلك من أجل دعم عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الشامل؛

(ج) الكوارث الطبيعية: سيسعى البرنامج الإنمائي، في أعقاب الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والبيئية، الى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على تنفيذ تدابير إدارة الكوارث والحد من الكوارث، وذلك كجزء من برامج الإنعاش. والهدف من ذلك هو الحد بشكل مستمر من أخطار الكوارث وآثارها؛

(د) بناء القدرات في مجال العمل المتعلق بالألغام: سيواصل البرنامج الإنمائي بناء القدرات الوطنية على تنفيذ برامج عمل وطنية ومحلية متكاملة ومتواصلة في مجال العمل المتعلق بالألغام؛

(هـ) سيادة القانون: ينشأ العديد من النزاعات بسبب عدم احترام سيادة القانون. وكثيرا ما يحصل ذلك بسبب الأطر القانونية والدستورية والمؤسسية غير السليمة أو بسبب عدم تنفيذ أطر مقبولة أكثر. وسيسعى البرنامج الإنمائي بالتعاون مع السلطات الوطنية، إلى مساعدتها على وضع أطر قانونية متسقة مع المعايير الدولية، ودعم المؤسسات العامة القادرة على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات. وقد تشمل الخطوات الأخرى تعزيز قدرات المؤسسات والموظفين على تنفيذ الإصلاحات القانونية، بما في ذلك إيلاء الاهتمام بالقانون العرفي والمؤسسات التقليدية. وقد تشمل أيضا مجالات العمل الأخرى بالتنسيق مع السلطات الوطنية، إصلاح قطاع الأمن والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمصالحة والمشاركة في عملية الإصلاح القانوني والمؤسسي؛

تقريبا ولقدرته على صرف الأموال بسرعة، فإن البرنامج الإنمائي في وضع جيد لتوفير المساعدة الإنمائية الأساسية على الأمدين القصير والمتوسط بعد اندلاع الأزمات. ويعود بعد ذلك إلى الاضطلاع بدوره التقليدي في بناء القدرات حينما يستطيع الشركاء، من قبيل البنك الدولي والمصارف المتعددة الأطراف الإقليمية، توفير المساعدة على المدى الطويل.

٤٧ - وقد يشمل عمل البرنامج الإنمائي العناصر التالية، التي تمول أساسا من الموارد الخارجة عن الميزانية كما جرت العادة الى حد الآن، وذلك كجزء من إطار عمل أوسع نطاقا للإنعاش وحيثما طلبت ذلك البلدان المستفيدة من البرامج:

(أ) إعادة إدماج السكان المتضررين من الحروب والكوارث: سيركز الدعم على استعادة رأس المال الاجتماعي والبشري للسكان المتضررين من الحروب والكوارث (مثل العائدين والمشردين داخليا والخارجين السابقين) عن طريق تبني نهج تركز على مناطق معينة وعلى مجتمعات محلية معينة. وسيكون الهدف من هذه الأنشطة المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال مساعدة جماعات السكان على إعادة بناء النظم والعلاقات والهياكل الإدارية التي تمكن من تحقيق استمرارية الإنعاش وسيتعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على إعطاء الأولوية لتحسين ظروف المرأة والفرص المتاحة لها بهدف تعزيز وصولها الى السلطة السياسية والاقتصادية على الأصعدة كافة. وسوف يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والجهات الأخرى الاضطلاع بدور رئيسي في دعم تنفيذ نهج برنامج تنمية المناطق الناجح نجاحا كبيرا؛

(ب) إصلاح الهياكل الأساسية: سيقدم البرنامج الإنمائي عقب الأزمات مباشرة مساعدته لتعزيز السلم والأمن عن طريق إصلاح الهياكل الاجتماعية والاقتصادية

أدى من التأخير. وسيركز البرنامج الإنمائي في ذلك العمل على الجهود الإنمائية بينما يعالج الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الآثار المباشرة للأزمة. وسوف يقوم البرنامج بتحسين عملية اتخاذ القرار في المقرر لتعجيل الاستجابة، بما في ذلك تدابير الانتشار السريع ونظم البرمجة (المؤقتة) الخاصة لدعم المنسق المقيم على الميدان. وفي نطاق هذه الجهود، يجري عقد عدد متزايد من الاتفاقات الدائمة مع المنظمات الشريكة في الدانمرك والنرويج وغيرهما. ومن المتوقع أيضا أن تقدم مبادرة خاصة مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة مساهمة رئيسية في هذا الصدد.

٥٠ - وثانياً فمن الأهمية البالغة أن تتوفر الموارد المطلوبة. ويهدف الجهود الأوسع المبدول في مجال إدارة التعلم والمعرفة، في جانب منه، إلى تحديد أفضل الممارسات في حالات التنمية الخاصة حتى يتسنى للمكاتب القطرية الوصول بسرعة إلى أحدث منهجيات واستراتيجيات التفكير وأكثرها فعالية. ويجري تعزيز خبرة الدعم في ميادين من قبيل إعادة الإدماج والعمل المتعلق بالألغام والتخفيف من آثار الكوارث وسيادة القانون، بهدف توفير هذا النوع من الدعم في تلك العمليات.

٥١ - وسيقوم البرنامج الإنمائي خلال السنوات الثلاث المقبلة باستثمارات كبيرة في موارده البشرية، بما في ذلك التدريب المكثف وبرامج تعيين الموظفين الجدد والمشورة المهنية لأغراض العمل في حالات التنمية الخاصة. ويعمل مدير البرنامج على إقامة علاقات جديدة بين الموظفين والإدارة، بما يتيح المزيد من فرص النمو من أجل رفع مستوى الأداء. ومن المبادرات الرئيسية تعجيل الاجراءات المتعلقة بالموظفين وتركيزها لتلبية مطالب حالات التنمية الخاصة. ولكن الالتزام العام هو ضمان إدماج الكفاءات اللازمة للعمل بنجاح في مثل تلك الظروف داخل المنظمة بأسرها.

(٩) بناء قدرات القطاع العام: ينبغي أن يكون الاستقرار والإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي محور برنامج إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد الصراع. وتؤكد المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالصراع والسلام والتعاون الإنمائي، على ضرورة تعبئة الخبرات في مرحلة مبكرة لتقديم المساعدة في هذا الميدان في حالات ما بعد الصراع. وهذا ما أثبتته التجربة. وسيدعم البرنامج الإنمائي في شراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الكبرى المتعددة الأطراف، الجهود الوطنية في مجال تحقيق استقرار الاقتصاد، كجزء من برنامج التعمير وإعادة البناء.

#### ٥ - تحسين قدرة البرنامج الإنمائي على الاستجابة

٤٨ - لكيما يتسنى للبرنامج الإنمائي تنفيذ هذه الخدمات التي تحتاج إليها كثيراً البلدان الموجودة في حالات تنمية خاصة والاضطلاع بمسؤولياته كشريك موثوق على الصعيد المشترك بين الوكالات، يجب عليه أن يمضي قدماً في تحسين أدائه وقدرته.

٤٩ - وأولاً، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى تعزيز سرعة استجابته. والاستجابة السريعة ليست شرطاً يقتصر على وكالات الإغاثة. ففي سياق تقديم المساعدة لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية والشروع في عمليات الانتعاش، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتحرك بسرعة عند اندلاع أزمة ما، هادفاً في المقام الأول إلى تعزيز مكاتبه القطرية والمنسقين المقيمين التابعين له على الميدان أو إنشاء مكتب في حالات مثل حالي كوسوفو وتيمور الشرقية، اللتين لم يكن يوجد بهما مكتب من قبل. وعند نشوب أزمة ما، يجب أن يغدو البرنامج الإنمائي قادراً أكثر على الاستفادة من وجوه التواصل والتحرك سريعاً لدعم نظم التنسيق والأطر البرنامجية والشراكات المطلوبة للانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش بقدر

## رابعاً - الإجراء المطلوب اتخاذه من المجلس التنفيذي

٥٢ - قد يود المجلس التنفيذي استعراض المسائل الواردة في هذا التقرير والإحاطة علماً بمحتوياته.

---